المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
منشور: 25 س 3

الرباط في، 7 أكتوبر 2008

من وزير العدل
إلى
السادة الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف
السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف
السادة رؤساء المحاكم الابتدائية
السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول خلايا العنف ضد النساء والأطفال.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

في إطار المجهودات التي تبذلها هذه الوزارة لتفعيل التزاماتها المسطرة في الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والخطة الوطنية لحماية الطفولة، وبناء على الرسائل الدورية في شأن إحداث خلية العنف ضد النساء لدى النيابة العامة سنة 2004 وتوسيعها لتشمل قضايا العنف ضد الأطفال سنة 2007، من أجل تعزيز الحماية للضحايا من النساء والأطفال وتسهيل ولوجهم للقضاء من جهة ومن جهة ثانية تيسير وتعزيز سبل التعاون والتنسيق مع باقي القطاعات الحكومية المعنية بالموضوع كالمصالح الطبية وكذا مع الجمعيات ومراكز الاستماع الفاعلة في هذا المجال، بالإضافة إلى تسهيل الاستفادة من برامج التكوين والتحسيس التي تنجزها هذه الوزارة للرفع من مستوى العمل القضائي في هذا الباب.

أطلب منكم العمل على تعيين أحد قضاة الحكم وقضاة التحقيق بمحكمتكم ممن لهم إلمام واهتمام خاص بحقوق الطفل والمرأة للانضمام إلى الخلية المشار إليها بكل محكمة وتكليفهم بتتبع قضايا العنف ضد المرأة والطفل، وموافاتي عاجلا بأسماء من وقع عليهم اختياركم في أفق تفعيل خطة العمل المعدة من طرف هذه الوزارة.

هذا ومن جهة أخرى وحيث تبين أن هذه الخلايا ببعض المحاكم لا تتوفر على حيز مكاني مناسب مما يجعل من الصعب على أعضائها استقبال ضحايا العنف من النساء والأطفال في الظروف الملائمة لوضعيتهم الإنسانية والاجتماعية الخاصة بالإضافة إلى أن عدم توفر هذه الخلايا على حيز مستقل لا يساعد على التعريف بوجودها.

والملاحظ كذلك أن بعض هذه الخلايا لا تمسك سجلات خاصة مما لا يجعل من السهل تتبع القضايا التي تعالجها، ولا يسهل كذلك العمل وفق النظام المعلوماتي حول العنف ضد النساء الذي ابتدأ العمل به كمرحلة تجريبية بخمس محاكم ابتدائية في انتظار تعميمه على باقي المحاكم.

لذا أطلب منكم العمل على تخصيص مكتب لأعضاء خلية العنف ضد النساء والأطفال على مقربة من الموظفين المساعدين لهم، وتكليف هؤلاء بمسك سجلات خاصة بالخلية تحت إشرافهم.

ونظرا لما للأمر من أهمية أهيب بكم العمل على تنفيذ مقتضيات هذا المنشور، وموافاتي بما اتخذتموه من إجراءات في هذا الاتجاه. **والسلام.**

وزير العدل
عبد الواحد الراضي